جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
قسم العلوم السياسية
محاضرات مادة مدخل لعلم السياسة 2. سنة1 جذع مشترك/ السداسي الثاني
تقديم الأستاذة: دمـــاغ مريم

رابعا: خصائص النظام السياسي.

لكل نظام سياسي خصائص يتسم بها، وتتحدد وفقا للمحيط البيئي (داخلي/ خارجي) الذي يتفاعل داخله، وللرؤى والاهداف التي تحكم طبيعته، إلى جانب الأسس العامة التي تقام عليها مؤسساته، والدور الذي يلعبه الفرد في عملية صنع القرار، ومن هذه الخصائص:

الخاصية الأولى: الشكل La Forme

لكل نظام سياسي اطار أو هيكل أو بناء محدد يتضح من خلال الدستور وشكل المؤسسات الموجودة وعلاقاتها فيما بينها ،إلى جانب طبيعة عمل كل منها. وفي هذا السياق نميز بين مفهوم النظام السياسي وبين عدة مفاهيم أخرى.

أ- **النظام السياسي والدولة:** يختلف الاثنان عن بعضهما البعض، حيث يعد الأول عبارة عن مفهوم تحليلي يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود على أرض الواقع(مفهوم معنوي)، أما الدولة فهي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة،والتي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي، والشخصية القانونية على الصعيد الدولي، وبالتالي فإن مفهوم النظام السياسي يشير إلى وجود نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الوظيفية، بينما يشير مفهوم " الدولة " إلى عناصر أخرى كالإقليم، الشعب، السيادة. (مفهوم مادي).

ب- **النظام السياسي والحكومة:** تعد الحكومة إحدى المؤسسات السياسية، وأهم مؤسسات النظام السياسي، وعليه فإنها أداته لممارسة سلطاته وتنفيذ سياساته، ويختلف علماء السياسة في تحديد مفهوم الحكومة فمنهم من يعطيها معنى اوسع ويعتبرها مركز السلطات في الدولة خاصة في النظام السياسي الرئاسي، بينما يوجد من يضيق مفهومها ويعتبرها السلطة التنفيذية تحديدًا.

الخاصية الثانية: التركيب المعقد/التعقيد

تتسم أغلب النظم السياسية بخاصية التركيب المعقد، فكل نظام سياسي هو معقد في تركيبه، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين:

أ- أنَ النظام السياسي هو نظام فرعي متشابك مع نظم فرعية اخرى، ومتفاعل معها ضمن نظام كلي هو النظام الاجتماعي العام.

ب- أنَ النظام السياسي نفسه يتفرع إلى عدة نظم فرعية أخرى، وأنه يهدف إلى تحقيق عدة أهداف ويؤدي عدة وظائف، فضلا عن كونه يتشكل من عدة وحدات جزئية، تعرف بالمؤسسات السياسية.[1]

الخاصية الثالثة: البينة (شمولية الأبنية)

وتعرَف البنيةla structure على أنها الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل الواحد، أو هي بناء كيان من الأشياء التي بواسطتها ترتبط عناصر الكل مع بعضها البعض، ولذلك يرتبط مفهومها بمفهوم (العلاقة والارتباط)[2]، فهي نظام العلاقات القائم بين أجزاء الكل، والتي تُبرز طبيعة العلاقة بين أجزاء النظام. وبذلك يختلف مفهوم البنية عن البناء أو الشكل، فبينما يرتبط البناء بوجود المؤسسات، فإنَ البنية ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسق واحد، حيث تجعل عمل هذه الاجزاء متكاملا، بل يفترض من خلال البنية وجود ترابط وانسجام بين أجزاء الكل، لدرجة تجعل وجود كل جزء مرتبط بوجود جميع الأجزاء الأخرى.

لا تقتصر أهمية البنية في النظام السياسي على مجرد ربط الأجزاء بل أيضا تبرز مدى الانسجام بينها، وتجاوزها العلاقات القانونية إلى علاقات القدرة الواقعية أو العلاقات السلطوية الفعلية القائمة بين جميع وحدات النظام **(منهج التحليل البنيوي الذي يَعتبر أن علم السياسة كله هو علم العلاقات بين الأبنية السلطوية وعليه النظام السياسي كله هو البنية السياسية الكبرى المؤلفة من بنيات أصغر)**،ولذلك فإنَ معظم الدراسات المتخصصة في العلوم السياسية تهتم بمنهج التحليل البنيوي إلى حد اعتبار أن علم السياسة كله هو علم العلاقات بين الأبنية السلطوية، ومنه ينظر للنظام السياسي كله على أنه الأبنية السياسية الكبرى المؤلفة من أبنية صغرى.

الخاصية الرابعة: الوظيفة Fonction

وتنحصر وظيفية النظام السياسي بصورة عامة في تحقيق أهداف المجتمع والحد من تناقضاته، لذا فإنَ مسألة الوظيفة هي شيء مرتبط بالأساس بالأهداف المراد تحقيقها، فالنظام السياسي شأنه شأن أي نظام من النظم الاجتماعية الأخرى، يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية معينة، سواء كانت هذه الاهداف تصب في خدمة المجتمع بشكل عام، أو كان بعضها يصب في تحقيق وحدة واستمرارية النظام نفسه، على اعتبار أن مسالة الحفاظ على تماسك النظام تعد أسمى الوظائف السياسية.

الخاصية الخامسة: التخصص

يرتبط التخصص بوجود المؤسسات التي تؤدي الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام السياسي، ففي ظل أي نظام سياسي نجد مجموعة من المؤسسات المتعددة، منوط بكل واحدة منها تقديم وظيفة معينة لتحقيق أهداف عدة في اطار الأهداف الأساسية العامة للنظام السياسي.

---

[1]- بومدين طاشمة، مرجع سابق،98-99.

[2] محمد الفقهي، **سلسلة دروس في علم السياسة**،(فاس: جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية العلوم القانونية والاجتماعية 2014-2015)،14.

فمسألة التخصص ترتبط بعملية تحديد الأهداف الموكلة للمؤسسة السياسية وأسلوب تقديم تلك الأهداف سواء على المستوى العام للمؤسسة أو على المستوى الأقل داخل أفرع المؤسسة الواحدة.[3]

خامسا: حركيات وقدرات النظام السياسي

أ- حركياته:

يعد النظام السياسي عبارة عن نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته ، وله حدود تفصله عن النظم الاخرى، كما له محيط وبيئة يتفاعل معها ويتحرك فيها، إذ لا يعد نظامًا منغلقًا على نفسه، ويعتقد أن الهدف الرئيسي الذي يحققه هي وظيفة التكييف والتكامل، وبذلك تؤثر حركيات النظام على أجزائه، وفي نفس الوقت تؤثر حركيات الأجزاء على وظائف النظام ككل. ويشتمل النظام على نوعين من الحركيات هي:

- **الحركية الأولى:** تنتج نظرًا لارتباط النظام السياسي ببناء كلي أكبر وأوسع نطاقا وأكثر شمولا منه هو النسق الاجتماعي الكلي فيؤثر فيه ويتأثر به.
- **الحركية الثانية:** تنشأ نظرًا لكون النظام السياسي مصدر للأفعال وردود الأفعال (تفاعلات)التي يربطها النظام مع بيئته (البيئة داخلية، و البيئة خارجية)المحيطة به والتي ينشأ فيها. فالنظام السياسي موجود في بيئة محلية ودولية وهو يشكل تلك البيئات ويتشكل منها[4].

فأما الأولى (الداخلية) فتشمل كافة الأنساق والنظم الداخلية ومجموعة السلوكيات والاتجاهات والافكار... المتداخلة، بحيث إذا طرأ أي تغير على نسق من هذه الأنساق يؤدي إلى التغير في مجموعة الأنساق الفرعية من خلال التفاعلات المصاحبة في كل المجموعات الفرعية الأخرى. وأما الثانية (البيئة الخارجية) فتتمثل في الأنساق الدولية التي تتخذ تقسيمات مختلفة منها: السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الأمنية، وحتى الثقافية؛ حيث تشكل هذه الأخيرة مع البيئة الداخلية بيئة النظام السياسي.

ب- قدراته:

يعد من الضروري تمتع أي نظام سياسي بقدرات معينة تميزه عن باقي الأنواع الأخرى من النظم الاجتماعية، وتأتي أهمية هذه القدرات كونها تؤثر على كيفية أداء النظام لوظائفه وأدواره، وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعاليته في التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية، فضلا كون أنّ هذه القدرات تعد من مستلزمات الوظيفة الأساسية التي يعتمد عليها النظام لكي يحافظ على بقائه واستمراره. وحسب أنصار المدخل الوظيفيفإنه باستعمال هذه القدرات يمكن التنبؤ بعدة احتمالات حول النظام السياسي منها: تغيير النظام أو استمراره، وجود تخلف أوتنمية...، وذلك بالنظر إلى تمتع النظام بمجموعة من القدرات وكيفية توظيفها. ويميز أنصار المدخل البنائي الوظيفي وعلى رأسهم **"غابريال ألموند"**، بين خمسة قدرات أساسية:

---

[3]-طاشمة، **مرجع سابق** ،100-101.

[4]غابريال ألموند و بنجامين باول الابن، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، ترجمةّ: هشام عبد الله،(لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، 1998)،17.

- **القدرة الإستخراجية:extractivecapability**

ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية المحيطة والمتاحة له من البيئتين الداخلية والخارجية على حد سواء، ويمكن التعبير عن بعض جوانب هذه القدرةبإمكانية النظام استخراج الموارد من بيئته، ويشمل ذلك (الموارد الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، البشرية، الجغرافية)، أي قدرته على جعل الافراد يقدمون ما لديهم من طاقات ونشاطات خدمة لأهداف النظام، ومن اكثر القدرات الاستخراجية شيوعًا (الخدمة الوطنية ، تحصيل الضرائب، التجنيد أوقات الحروب والأزمات، استدعاء الهيئة الناخبة في الاستحقاقات الوطنية، الهبات الاجتماعية....الخ).

- **القدرة التنظيمية:regulativecapability**

وتشير الى مدى نجاح النظام السياسي في تنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع بمعنى: قدرته على ممارسة الرقابة على البيئتين الداخلية والخارجية، بالإضافة الى قدرته على التغلغل فيها وفرض تصوراته ونفوذه وتأثيره عليها، وتعتمد هذه القدرة أساسًا على استخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي، أو إمكانية استخدام أسلوب القوة الناعمة، لذلك تعتبر قدرة مميزة للنظام السياسي عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى .

- **القدرة التوزيعية: capability distributive**

ويتجلى مفهومها في اعتبار النظام السياسي هو العلبة السوداء، المانحة أو الموزعة للقيم المادية أو المعنوية داخل المجتمع، حيث تشير إلى توزيع المنافع من سلع وخدمات ومراتب ومكانة اجتماعية، بين الأفراد الجماعات، وتوضح كفاءة النظام السياسي من عدمه، ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد حجم وحساسية ونوعية القيم الموزعة(وجود/عدم وجود عدالة توزيعية).

- **القدرة الرمزية: symboilccapability**

ويقصد بها مدى تدفق الرموز المؤشرة على وجود النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة الخارجية معًا، وتتضمن هذه الرموز كل ما يرغب النظام السياسي في تسويقه من أفكار وتأكيده على القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير، عبر استخدام الخطب والتصريحات في أوقات الأزمات و المناسبات والأحداث التاريخية.

- **القدرة الاستجابية:responsivecapability**

- وتشير هذه القدرة إلى توفر النظام السياسي على امكانية الاستجابة لمدخلاته (**input**)إلى جانب ربط العلاقة والموازنة مع المخرجات (**output**)، وقدرته على تحويل تلك المطالب والضغوط إلى قرارات وأفعال وهذا من خلال العملية (**process**) ثم التغذية الاسترجاعية(**feed- back**)[5].

عند قياس هذه القدرة نلاحظ أنّها أكثر صعوبة مقارنة بالقدرات السابقة، لأنها تتضمن مفهوم المشاركة السياسية حيث تتحول الاستجابة إلى الوجه الأخر لها، هذا من جهة، من جهة أخرى لابد من توضيح نقطة أساسية وهي أنَّ هذه القدرات تتداخل فيما بينها وتعتمد على بعضها، فالقدرة الاستخراجية تعتمد على التنظيمية وعلى التوزيعية وهكذا بالنسبة لباقي القدرات الأخرى، وأنّ الزيادة في قوة إحداها ينتج عنه مردود جيد على عمل باقي القدرات الأخرى[6].

سادسا: وظائف النظام السياسي:

أشار **"غابريال ألموند "** إلى أن وظائف النظام السياسي تنقسم الى فرعين أساسيين هما: وظيفة التحويل ، ووظيفة التكييف والحفاظ على النظام.

1- **وظيفة التحويل** : ويقصد بها تحويل (المدخلات إلى المخرجات)وحسب **"ألموند"** تتكون هذه الوظيفة من **06** عمليات رئيسية هي:

أ- **التعبير عن المصلحة**: حيث تعتبر من العمليات (الأسلوب أو الطريقة) التي يعبر بها الأفراد والجماعات عن مطالبهم لصانعي القرار السياسي وتمثل الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي " تحويل المدخلات الى مخرجات"، وتسهر بعض المؤسسات والبنى على نقل هذه المصالح والتعبير عنها كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح واتحادات العمال، و النقابات المهنية وتسمى بالبنى المنظمة. أما الجماعات التي تنشأ بطريقة عفوية ك: الإضرابات والاعتصامات و المظاهرات فهي بنى غير منظمة.

ب- **تجميع المصلحة**: وتشير هذه الوظيفة الى العملية التي يحاول بها النظام السياسي خلق نوع من المؤسسات التي من شأنها أن توائم بين المصالح المتضاربة وتوحدها وتعتبر الأحزاب السياسية (خاصة أحزاب الموالاة)، من المؤسسات التي يعتمد عليها النظام السياسي كآلية من أجل تحقيق أهدافه، فهي تتمتع بقاعدة جماهرية واسعة ذات المصالح والاهتمامات المختلفة وتحاول في الوقت نفسه التوفيق بين هذه المصالح .

ج- **صنع القواعد**: ويعبر عنها "**غابريال ألموند** "كبديل عن مفهوم التشريع أو سن القوانين، حيث يرتبط التشريع ببنية متخصصة هي السلطة التشريعية، بينما وظيفة صنع القاعدة هي أوسع من

---

[5] طاشمة، **مرجع سابق**،110-112.

[6] ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، (الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع)، 53-56.

ذلك، حيث تتوسع لتشتمل على عدة أبنية منها الاحزاب السياسية ، جماعات الضغط وغير من التنظيمات غير الرسمية الفاعلة. أو بتعبير مختصر هي سن القوانين التي تساعد في تحويل المدخلات إلى مخرجات.

د- وظيفة تطبيق القواعد: وتقابل هذه الوظيفة كل المهام التي تقوم بها السلطة التنفيذية، التي تتولى تطبيق وتنفيذ القوانين الصادرة عن الجهاز الذي قام بصنعها.

و- وظيفة التقاضي: وتعني الفصل في المنازعات التي قد تثور بين الأفراد مع بعضهم البعض، أو بين الأفراد كطرف الإدارة كطرف أخر، وذلك عملا بما هو منصوص عليه في القانون المعمول به داخل الدولة وتقوم بهذه الوظيفة السلطة القضائية.

ي- وظيفة الاتصال: وهي الربط الدائم والتدفق المستمر للمعلومات بين وحدات النظام السياسي وبين النظم الاخرى ، داخل وخارج المجتمع حتى نوازن بين المدخلات والمخرجات وبدون هذه الوظيفة لا يستطيع النظام السياسي الاستقرار والمحافظة على ووحدته وتكامله وتزداد أهمية هذه الوظيفة في حاجة العلبة السوداء أو متخذ القرار السياسي إلى تدفق أكبر قدر من المعلومات إليه عن أوضاع البيئة التي ينشأ و يتطور فيها نظامه السياسي، فوصول المعلومات التي تدل على قبول أو سخط الشعب والجماهير قد يمنح النظام السياسي الفرصة الملائمة لاحتواء هذه المدخلات والرد عليها في الوقت المناسب بما يسمح له بالاستمرار والبقاء في السلطة.

2- وظيفة التكييف والحفاظ على النظام :

حتى يحافظ النظام السياسي على بقائه في السلطة ، لابد أن يقوم بوظيفة التكييف مع المتغيرات والطوارئ التي تنبع من داخله أو خارجه، شأنه شان جميع النظم الاجتماعية الأخرى، ووسيلته في ذلك هي :

أ- **التنشئة السياسية:** يقصد بها عملية نقل وتدعيم الثقافة السائدة عبر الأجيال عن طريق بعض المؤسسات الفرعية: كالأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية وخاصة هذه الأخيرة، وذلك عن طريق اتباع بعض الأساليب كطرق التلقين وغرس ونقل الافكار والتوجهات والقيم.

ب- **التجنيد السياسي:** يعني اختيار الاشخاص الذين تتوفر فيهم سمات وخصائص القادة والمناسبين لتولي وظيفة القيادة السياسية، نظرا لاكتسابهم بعض الخصائص والمميزات والخبرات المنفردة[7].

[7] ناجي، **مرجع سابق**، 108-118.